اذ لا مبالغة في افعالها ولو لا التشبه المودي ايضا لما ورد بعدها منصوبا
ضبا ضبار فعل بيني المثال وانكر اكثر البصريين الاخيرين اي فعيل وفعل لقلتهما
وانكر الجرمي فعلا دون فعيل لانه اقل ورد بانه سمع اعماله في نثر وقال ابو
عمرو يعمل فعيل بضعف وقال ابو حيان لا يتعدى فيهما السماع بل يقتصر عليه بخلاف
الثلاثة الاول فينقاس فيها وقد سبقها المتن على ترتيبها في العمل فاكثرها
فعال ثم فعول ومفعال ثم فعيل ثم فعل وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة
ايضا ففعول لمن كثر منه الفعل وفعال لمن صار له كالصناعة ومفعال لمن صار له كالالة
وفعيل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعادة قال ابو حيان ولم يعرض
لذلك المتقدمون واعمل ابن ولاد وابن خروف فعيلا بالكسر والتشديد فاجازا
زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام قال ابو حيان وقد سمع ايضا فيه شريب الا معوله
في قوله لا تشتري يا ناقصة فانه شريب خمر مسعر لحروب فعلى هذا لا يبعد عمله
نصبا وفهم من مساواة الامثلة لاسم الفاعل جواز اعمالها غير معتمدة كقوله
ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وقوله حواذر زاكين قصد المخارج وقوله
ثم بها ودن ايمان الجؤذر تخاميص العشيات لا خور ولا قزم وذهب ابن طاهر
وابن خروف الى جواز اعمالها ماضية وان عريت من ال فان لم يقولا بذلك في اسم
الفاعل لما فيها من المبالغة ولم احتج الى ذكره لانه راي محكي في اسم الفاعل يدخل
في التشبيه مسئلة كما اقتضيا في العمل والشروط والاحكام وفاقا وخلافا

عمل اسم المفعول

اسم المفعول يرفع مرفوع فعله اي المفعول لانه فعله لما لم يسم فاعله قال
ونحن تركنا تغلب ابنة وائل كمضروبة رجلاه منقطع الظهر وتجوز اضافته الى
المعمول اليه اي الى ما في محله مرفوعه دونه اي اسم الفاعل فانه لا يجوز فيه ذلك نحو
زيد مضروب الظهر قال ابو حيان والصحيح ان الاضافة في مثل ذلك من نصب
لا من رفع واصله مضروب الظهر وقال الشيخ الشاطبي لم يذكر هذا الحكم غير ابن
مالك واعتنى بذكره في سائر كتبه وقيده ما في الالفية بالقلة ولم يقيده بها في

وقيده في الالفية

التسهيل والاول احسن قال ثم انما يجوز بشرطين ان يكون اسم المفعول من متعد
الى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد الى اكثر وان يقصد ثبوت الوصف ومعناه
فيه الحدوث ثم كما تجوز الاضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول او التمييز نحو هذا
مضروب الاب اولا وهو اقل من الاضافة ولا تعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه
من فعل وفعل وفعيل كذبح وقبض وقتيل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه
ولا قتيل ابوه خلافا لابن عصفور حيث اجاز ذلك قال ابو حيان ويحتاج في نحو

الصفة المشبهة باسم الفاعل

ذلك واجازته الى نقل صحيح عن العرب مسئلة كما اقتضيا الصفة المشبهة به عملا
لكنها تخالفه في انها لا تعمل مضمرة ولا في اجنبي بل في سببي ولا في سابق عليها بل في
متاخر عنها ولا في مفصول بينها وبينه بل في متصل بها قال الخفاف في شرحه لم افصل
بين الصفة المشبهة ومعمولها فيقولوا كريم فيها حسب الاب الا في الضرورة كما قالوا

والطيبون اذا

٢١٣

لا يتعمل الا اذا

اذاما يبنون ابا ولا يراد انها غير الحال واسم الفاعل يعمل مضمرا نحو انا زيدا ضاربه
تقديره انا ضاربه زيدا ضاربه كما يعمل مظهرا في اجنبي كما يعمل في سببي وفي متقدم
عليه كما يعمل في متاخر عنه وفي مفصول كما يعمل في متصل ومرادا به الاستقبال كما يعمل
في مرادا به الحال ذو تول في الا مع فيهما راجع الى الماضين قال ابو حيان ذكر صاحب
البسيط انه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها اذا كان مرفوعا او منصوبا
كقوله تعالى مفتحة لهم الابواب قال ولم يتعرض ابن مالك في التسهيل لزمان هذه
الصفة وذكر ذلك في ارجوزته فقال وصوغها من لازم لحاضر وفي الحسنيه خلاف ذهب
اكثر النحويين الى انه لا يشترط ان تكون بمعنى الحال وذهب ابو بكر بن طاهر الى انها تكون
للازمنة الثلاثة واجازه فتقول مررت برجل حاضر الاب غدا فتكون بمعنى
المستقبل وذهب السيرافي الى انها ابدا بمعنى الماضي وهو ظاهر كلام الاخفش قال
والصفة لا يجوز تشبيهها الا اذا ساغ ان تبنى منها تفعل وذهب ابن السراج والفارسي
الى انها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشلوبين قال وسواء رفعت او نصبت
لانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال لا يريد مضيا
ولا استقبالا لانها لما شبهت باسم الفاعل لم تقو قوته في عملها في الزمانين وقد جمع
بعض اصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بان قال لا يريد السيرافي بقوله انها
للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار عنها ودامت الى
وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين
القولين على هذا وفي البسيط قال بعضهم الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه
في انها لا توجد الا حالا لا وتقدم الا وقت ذلك لا لانه ليس على جهة الشرط بل ان وضعها

وتقدم ان ذلك

كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال واما على جهة الشرط
فيكون حينئذ يصح تاويلها بالزمان ولا يشترط الا الحاضر لانه المناسب انتهى ثم هي
اما صالحة للمذكر والمؤنث مطلقا اي لفظا ومعنى كحسن وقبيح او لفظا لا معنى
كحائض وخصي لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث ولكن معنى
الحيض مختص بالمؤنث ومعنى الخصا مختص بالمذكر او عكسه اي معنى لا لفظا ككبش
الالية فانه معنى مشترك فيه لكن المذكر بالنظر الى والمؤنث بالنظر عجزا ولا تصلح لهما

خمر

بل تختص باحدهما كادر واكمر لفظهما ومعناهما خاص بالمذكر ورتقا وعفلا لفظهما
ومعناهما خاص بالمؤنث وتجري الاولى على مثلها وضدها اي تجري مذكرها على المذكر
والمؤنث ومؤنثها على المؤنث والمذكر قال ابو حيان وهذا الذي يعبر عنه النحويون
بانه يشبه عموما تقول مررت برجل حسن الاب وبرجل حسن الام وبامراة حسنة الام وبامراة
حسنة الاب دون الباقي فانها انما تجري على مثلها فقط ولا تجري على ضدها فلا
تقول مررت برجل خصي الابن وبامراة حائض البنت وبرجل اكمر الابن وبامراة عفلاء البنت
وبرجل ادر الابن وبامراة رتقاء البنت قال ابو حيان وهذا يعبر عنه النحويون
بانه يشبه خصوصا واجاز الكسائي والاخفش جريانه الصفة على ضدها في الاشتقاق م